تطبيقات عن سوق المنافسة التامة

مفهوم المنافسة التامة: إن المنافسة الحقيقية مطلوبة في كافة المجالات السياسية والرياضية والاقتصاد والجميع يؤيد كل ما يضمن المنافسة الشريفة ويدرك مساوئ الاحتكار، أما اقتصاديا تقول النظرية أن أمواجا من المستهلكين الساعين وراء أكبر منفعة ممكنة يتدافعون فيما بينهم مع أمواج من المنتجين الساعين لتحقيق أعظم ربح ممكن وذلك في بحر من الحرية التي لا تشوبها أي تدخل حكومي أو إكراه من قبل أي طرف لطرف آخر، بما يؤدي في المحصلة إلى أعظم خير جماعي ممكن، أي إن تحقيق أكبر قدر من الرفاه الاجتماعي يتم من خلال ترك السوق وشأنه وفتح الطريق أمام كل اللاعبين في السوق للسعي وراء تحقيق مصالحهم الذاتية لأن في ذلك الخير للجميع.

شروط المنافسة التامة:

١- توفر عدد كبير من المنشآت: وهنا العبرة ليست في العدد، بل فيما ينجم عن ضخامة عدد المنشآت من حصص سوق غاية في الضآلة بحيث تكون المنشأة المفردة صغيرة إلى حد لا تستطيع التأثير على السعر.

٢- أن يكون المنتج متجانس: أي أن المنشآت تنتج منتج متطابق في المواصفات ، فهنا أحدا من المستهلكين لن يشتري من أية منشأة تعرض ذات المنتج بسعر أعلى من غيرها، وإلا ستخسر تلك المنشأة الزبائن.

٣- حرية الخروج و الدخول إلى السوق: أي لا توجد عوائق قانونية أو مالية أو تكنولوجية لدخول السوق و الخروج منها، وهذا يعني أن المنشأة قادرة على استعادة التكاليف التي تكبدتها في دخول السوق إذا ما قررت الخروج منه.

٤- تواجه المنشآت جميعها نفس التكاليف: أي أن لكل المنشآت الداخلة في السوق نفس القدرة على الوصول للمدخلات بنفس الأسعار

وإذا ما توفرت كل هذه الشروط فإن الرفاه الاجتماعي سيكون في أعلى مستوى ممكن ، وإذا كان توفر كل هذه الشروط صعب فإن ذلك لا ينفي إمكانية تحقيق مقدار من المنافع يتناسب مع مقدار توفرها.

وسنفرض الحالة المثالية التي تفترض توفر كامل الشروط ويمكننا أن نسأل عن أثر توفر هذه الشروط على سلوك قوى السوق من خلال: ١- كيف ستقرر المنشأة مقدار الناتج الذي ستطرحه في السوق؟

٢- كيف يتشكل السعر على مستوى الصناعة بأكملها؟

أولاً بالنسبة لحجم الإنتاج: بما أن المنشأة صغيرة جدا وغير قادرة على التأثير على السعر فإنها ستتلقى السعر من السوق و تتصرف على أساسه، وستنظر المنشأة إلى سعر السوق من جهة وإلى تكاليفها من جهة أخرى لتقرر حجم الإنتاج الذي سيحقق لها أعظم ربح ممكن، فإذا

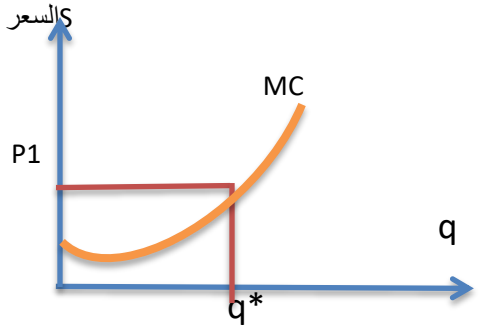

كان سعر السوق P1 فإن منحني الطلب الذي ستواجهه المنشأة عبارة عن خط أفقي متعامد مع محور السعر عند المستوى P1 ، لأن الكمية المطلوبة من منتج المنشأة ستنخفض إلى الصفر إذا ما تم تحديد السعر فوق سعر السوق، أما إذا وضعت المنشأة سعر أدنى من سعر السوق فإن عدد هائل من المستهلكين سيقبلون على منتجها ، بالتالي لابد للمنشأة أن تبيع بسعر السوق، ومن وجهة نظر ثانية يمكن النظر إلى منحني الطلب بما أنه أفقي يعني أن مرونة الطلب لانهائية، أي أن التغير في السعر مهما كان ضئيل سيؤدي إلى تغير لا نهائي في الكمية المطلوبة، ومن وجهة نظر ثالثة أن المنشأة قادرة على بيع الكمية التي تشاء دون أن تخشى ألا تجد من يشتري منها(أي الكمية التي تشاء ضمن إمكانياتها).

و الآن كم ستنتج المنشأة؟ فهنا على المنشأة أن تعود لتكاليفها وهذا الشكل يبين التكلفة الحدية للمنشأة، حيث ستبدأ المنشأة من حجم إنتاج صفر وستفكر بزيادة الإنتاج ما دام السعر يفوق التكلفة الحدية ، بالتالي الحد الأمثل لمستوى الإنتاج هو q* (على سبيل المثال :إذا ما رأى الفلاح بأن زراعة قطعة أرض إضافية ستكلفه مقداراً إضافياً يقل عن الإيراد الذي سيحصل عليه من بيع ناتجها فإنه سيتخذ القرار بالتوسعة، أما إذا كان قرار التوسعة بمقدار إضافي ينطوي على تكاليف تفوق ما يمكن الحصول عليه من البيع فإن الفلاح لن يفعل.)

سننتقل إلى سؤال كيف يتحدد سعر السوق؟

للإجابة على السؤال سنقسم لتحليل لمرحلتين، في المرحلة الأولى سنعتبر أن عدد المنشآت في السوق ثابت لا يتغير(أي لن نسمح بدخول وخروج المنشآت)، أما في المرحلة الثانية سنعتبر أننا في حالة تسمح بدخول منشآت جديدة للسوق

منحنى عرض السوق في ظل عدم الدخول/الخروج من السوق:

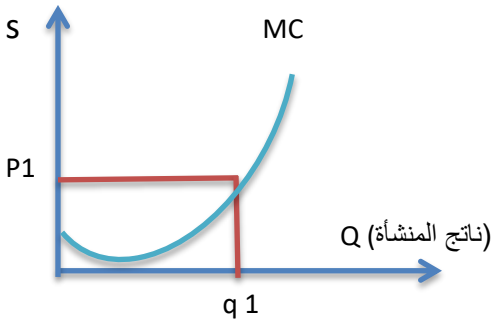

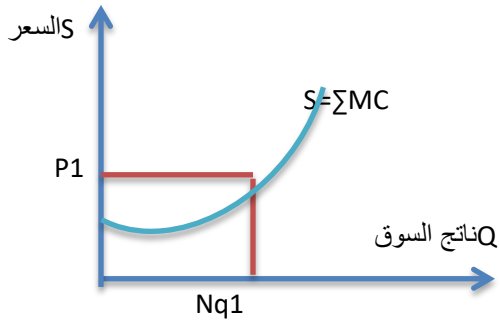

سنبدأ التحليل بالنظر للمنشأة وألى السوق معاً، والمنشأة التي سندرس سلوكها يفترض أن تمثل كافة منشآت السوق، فكل المنشآت بالسوق صغيرة جدا وتواجه نفس التكاليف بالتالي جميع المنشآت متشابهة في السلوك و الحجم إلى حد التطابق، نلاحظ على الشكل أعلاه حيث q: ناتج المنشأة و Q: ناتج السوق، في حين أن المحور العمودي يقيس السعر نفسه، لنرى كيف يتحدد منحنى عرض السوق، أن المنشأة يجب أن تختار حجم الإنتاج الذي تتساوى عنده التكلفة الحدية مع السعر فإن كل نقطة على الجزء الصاعد من منحنى التكلفة الحدية تصلح أن تكون نقطة على منحنى عرض المنشأة كونها تحدد الكمية التي ستعرضها المنشأة من أجل كل سعر موافق، بالتالي إن منحنى التكلفة الحدية الخاص بالمنشأة هو ذاته منحنى عرض المنشأة، بالتالي فإن منحنى عرض السوق هو مجموع منحنيات التكلفة الحدية، لكافة المنشآت العاملة في السوق، فإذا كانت المنشأة العادية ستنتج الكمية q1 عند السعر p1 فإن السوق سوف ينتج بمجموعه الكمية:
N=q1.N، نلاحظ أننا نحصل على منحنى عرض السوق بالجمع الأفقي لمنحنيات عرض المنشآت وعليه يمكن أن نكتب اختصاراً: $s= \sum MC$

المرحلة الأولى: التوازن بين الدخول و الخروج من السوق:

نضع كلا من المنشأة المفردة و السوق على التوازي أفقيا، نشاهد على الصف الأيمن في الشكل التالي منحنى طلب السوق وهو منحنى طلب هابط، يتحدد شكل هذا المنحنى بمعزل عن سلوك المنشآت والتي ليس لها تأثير عليه كونه يتحدد وفقا لتفضيلات المستهلكين وخياراتهم ووفق البدائل المتاحة، من ناحية أخرى هناك منحنى آخر ليس للمنشآت تأثير على خصائصه هو منحنى التكلفة الحدية الخاصة بالمنشأة والذي يتحدد بناءً

على تكنولوجيا الإنتاج السائد ويتأثر بتكلفة المدخلات في الوقت الذي تواجه فيه كافة المنشآت ذات أسعار المدخلات

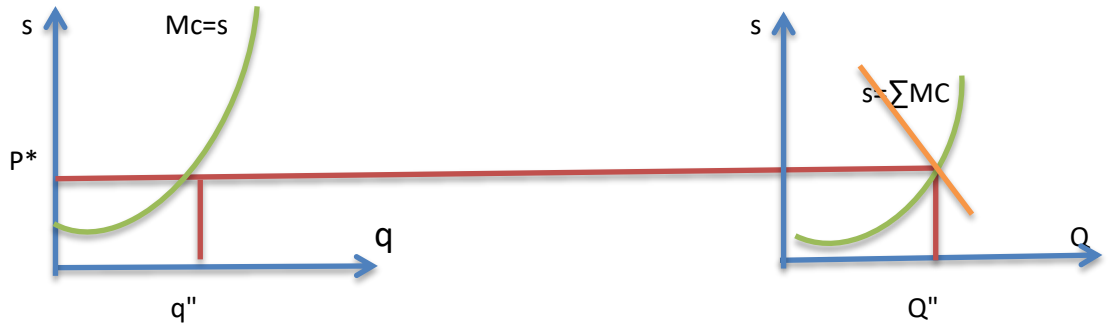

سنلتفت إلى كيفية تشكل سعر السوق، نبدأ بالعرض، فبالتعريف إن منحنى عرض السوق: هو عبارة عن مجمل عرض المنشآت ولأننا نعلم أيضاً أن توازن السوق يتحقق عند التقاء منحنى العرض مع منحنى الطلب، فإن سعر السوق التوازني سيتحدد عند المستوى p* بالتالي فإن كمية السوق التوازنية ستكون "Q، أما على مستوى المنشأة، نلاحظ أنها لا تواجه منحنى طلب السوق بكامله بل تواجه منحنى طلب أفقي يحدد بسعر السوق أي أن الكمية التوازنية بالنسبة للمنشأة "q، وهذا هو التوازن في إطار المرحلة الأولى حيث لا دخول للسوق ولا خروج منه، نلاحظ أن أول نتيجة حصلنا عليها: تحدد التوازن عند النقطة التي تساوى فيها السعر مع التكلفة الحدية لكل منشأة من المنشآت العاملة في السوق وهذا يعني أن توازن السوق ينطوي على التساوي بين الرغبة الحدية للمستهلك وبين التكلفة الحدية لكل منشأة وهذا شرط تحقق الناتج الاجتماعي الأمثل P=MC شرط التوازن

MWTP= MC شرط الأمثلية الاجتماعية

إن المستهلكين مستمرون في زيادة مشترياتهم من المنتج مادام سعره يقل عن رغبتهم الحدية في الدفع وسيستمرون في ذلك إلى الحد الذي تتساوى معه رغباتهم الحدية بالدفع مع سعر السوق، وهنا لا نتحدث عن السوق ككتلة واحدة بل نقصد كل مستهلك كفرد ، هذا ما يحدث بالنسبة لجانب الطلب في ظل نظام السوق، فما الذي يحدث بالنسبة للعرض؟ يحدث ذات الشيء لكن بمنطق معاكس، فالمنتجون يستمرون في الإنتاج ما دام السعر يفوق التكلفة الحدية، ويتوقفون عن زيادة الإنتاج عند الوصول للمستوى من الناتج الذي تتساوى عنده التكلفة الحدية مع السعر.

المرحلة الثانية : يمكن للمنشآت الدخول إلى السوق أو الخروج منه:

إذا ما رأى أحد المنتجين في سوق أخرى أن المنتجين العاملين في السوق محل الدراسة يحققون أرباحا تفوق تلك التي يحققها هو في سوقه فما الذي يفعله؟ لابد أن ينجذب إلى هذه السوق طمعاً بالربح فيقوم بتحويل الموارد التي كان يسخرها لإنتاج منتجه الحالي إلى مجال إنتاج المنتج الذي يعده بأرباح أكبر، فعندما تحقق المنشأة ربحاً اقتصادياً صافياً نتوقع أن يقبل المزيد من المنافسين الجدد على الدخول إلى السوق لأنهم يرون في أنفسهم القدرة على الإنتاج بنفس المستوى السائد من التكلفة و البيع بنفس سعر السوق وهم بالتالي قادرون على تحقيق أرباح موجبة، كيف نصف بيانياً دخول منشآت جديدة للسوق؟

نذكر أن منحنى عرض السوق هو المجموع الأفقي لمنحنيات التكلفة الحدية ومن الطبيعي أن يزداد هذا المجموع مع دخول منشآت جديدة الأمر الذي يؤدي إلى انزياح منحنى عرض السوق للأعلى، أما إذا كان المنحنى مثلا S1 يعبر عن مجموع مئة منشأة فإن المنحنى S2 سيعبر عن مجموع مئة وعشرين منشأة،

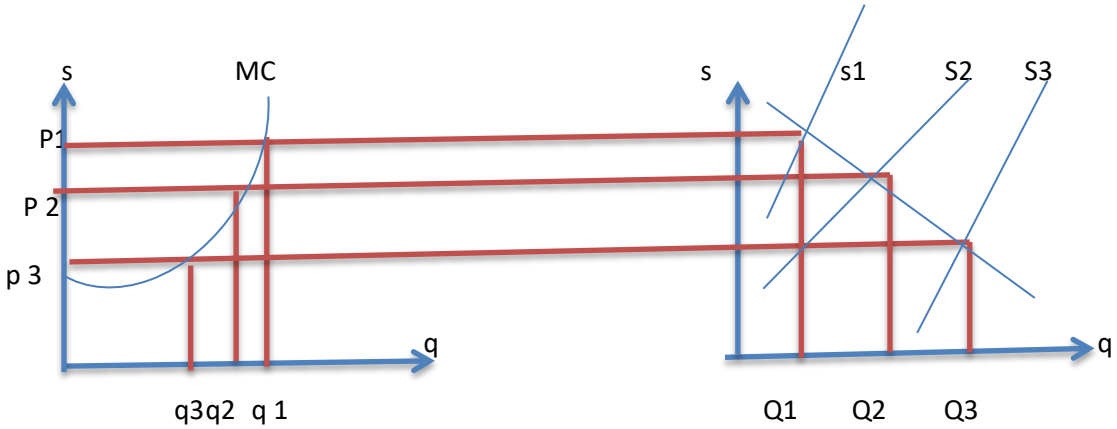

مع دخول منشآت جديدة سيضغط الاتساع في العرض على السعر الذي سينخفض من p1إلى p2 لكن أن المنشآت في هذه السوق لا تزال تحقق أرباح موجبة حتى بعد انخفاض السعر، ومع دخول المزيد من المنشآت إلى السوق سيستمر انزياح العرض إلى الأسفل (اليمين) حتى يصل إلى s3، حيث يصبح السعر التوازني p3، متدنياً بما يكفي لانعدام أي إمكانية لتحقق المنشأة لربح موجب لتنعدم معه حوافز الدخول إلى السوق، بالمحصلة سيتعين على المنشآت أن تختار كمية الإنتاج التي تحقق لها ربحاً صفرياً لأن اختيار أي مستوى آخر من الناتج سيتسبب لها بخسارة وهكذا تستقر السوق عند حد تحقق للمنشأة العادية ربح اقتصادي صفري، أي ربح عادي فقط، ونلاحظ أن حجم إنتاج المنشأة المفردة يقل مع ازدياد عدد المنشآت في السوق، ذلك أن تدهور السعر يدفع المنشأة لاختيار مستوى ناتج أقل مع الحركة الهابطة على طول منحنى التكلفة الحدية ، أخيرا نلاحظ أن قرار المنشآت مبني على مراقبة السعر السائد في السوق وليس على سلوك بقية

المنشآت ، فتساعدنا النتيجة الأخيرة في معرفة عدد المنشآت في السوق ، فمن خلال معرفة أدنى نقطة في منحنى التكلفة الوسطية للمنشأة العادية سنتمكن من معرفة حجم الناتج الأمثل للمنشأة العادية ، وبقسمة ناتج السوق التوازني على هذا الأخير يمكن الوصول إلى عدد المنشآت

أخيرا نختم إلى أن نموذج المنافسة التامة يمكن تلخيصه كالآتي:

$$MWTP= P=MC=AC=Min(Ac)$$

$$\pi = 0$$

$$Nf = Q f / q f$$

حيث: π: تشير إلى الربح الاقتصادي

f: دليل يشير إلى توفر حرية الدخول و الخروج من و إلى السوق

Min Ac: الحد الأدنى من التكلفة الكلية الوسطية

AC: متوسط التكلفة الكلية

P: السعر السائد في السوق

MC: التكلفة الحدية

MWTP: الرغبة الحدية في الدفع